حرب العشائر في مصر

إريك تراجر

بعد مرور ما يقرب من خمسة أشهر على الانقلاب المدعوم بانتفاضة شعبية والذي أطاح بالرئيس محمد مرسي تنعم مصر بالهدوء في الغالب. وقد يبدو هذا مفاجئاً، لا سيما في ضوء عودة ظهور مئات الاحتجاجات القوية عقب إقرار الحكومة المدعومة من الجيش لقانون يحد من المظاهرات في الأسبوع الأخير من تشرين الثاني/ نوفمبر، والصراع المستمر على السلطة بين الحكومة وجماعة «الإخوان المسلمين»، الذي ذهب ضحيته أكثر من 1000 قتيل من أنصار مرسي. وفي الأسبوع الماضي فقط، وصل المحتجون الإسلاميون إلى «ميدان التحرير» للمرة الأولى منذ الإطاحة بمرسي هذا الصيف. لكن كان ذلك هو الحال في أغلب أرجاء مصر خلال السنوات الثلاث الماضية: وعلى غرار لعبة نظم المايكروسوفت الحاسوبية «كاسحة الألغام»، فإن الاضطرابات الأكثر انفجاراً عادة ما تحدث في جيوب صغيرة، الأمر الذي يترك باقي أجزاء البلاد آمنة وساكنة، وفي بعض الأحيان هادئة بشكل يدعو للدهشة.

بيد لا ينبغي على المرء أن يخطئ بقيام هدوء نسبي في مصر ويحسبه استقراراً. وبعيداً عن تمثيل الخطوة الأولى نحو تحقيق المستقبل الأفضل الذي وعد به «الربيع العربي» في يوم من الأيام، فهذه فترة فاصلة – فترة قد تطول، حتى إن كانت مضطربة لبعض الوقت، ولكن لا يمكن أن تستمر إلى الأبد. ويرجع ذلك إلى أن نظام مصر الناشئ يحاول الحفاظ على هذا الهدوء من خلال إعادة ترسيخ الوضع الذي كان قائماً – حيث يعيد السلطة إلى أيدي العشائر التي ساندت مبارك على مدى عقود، والتي غاظها بشدة حكم مرسي. لكن النظام الجديد لم يفعل شيئاً لمعالجة العوامل التي حفزت الانتفاضة الأولى قبل ثلاثة أعوام تقريباً: فالنظام ليس لديه حل لاقتصاد مصر الآخذ في التدهور كما أن ليس لديه استراتيجية لدمج الإسلاميين في مصر أو ترضيتهم، وهم قد ذاقوا طعم السلطة في الأمس القريب ومن غير المرجح أن يقبلوا بحملة القمع الحالية إلى ما لا نهاية.

إن محاولة استعادة أسلوب عهد مبارك في مزاولة الأعمال تعكس طبيعة التحالف الذي ساند عزل مرسي في يوليو. فقد جاءت المعارضة الأكثر أهمية لحكم مرسي خارج القاهرة من العائلات والقبائل الكبيرة في دلتا النيل وصعيد مصر، والتي شكلت قاعدة نظام مبارك واستفادت من نهجه القائم على المواءمات السياسية.

وقد قال لي عبد الله كمال، الصحافي الذي كان مسؤولاً ذات مرة في «الحزب الوطني الديمقراطي» المنحل الذي انتمى إليه مبارك «هذه القوى التقليدية تشكل الكتلة الحرجة للناخبين»، وأضاف هذه العشائر «تظهر تعاطف» تجاه مبارك، وصوتت في الانتخابات الرئاسية التي أجريت عام 2012 لصالح رئيس الوزراء الأسبق في عهد مبارك أحمد شفيق، ويرجح أن تدعم وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي حال ترشحه للرئاسة.

لقد كان لهذه العشائر نفوذ سياسي كبير على مدى عقود. وكان يتم تمكينهم من خلال استخدام نظام مبارك للدوائر الانتخابية الصغيرة نسبياً، وهو ما سمح لهم بحشد أفراد عائلاتهم وأنصارهم المحليين للفوز بالانتخابات. ونظراً لأن البرلمان المصري كان إلى حد كبير آلية لتوزيع موارد الدولة، فعادة ما كانت العشائر تستخدم انتصاراتها الانتخابية لتحقيق موارد لدوائرها الانتخابية ومن ثم تعزيز دعمها على المستوى المحلي. بيد أنه عقب انتفاضة 2011، فقد استلزم النظام الانتخابي دوائر انتخابية أوسع بكثير مما أضعف دعم هذه القوى التقليدية. وفي غضون ذلك استغلت الأحزاب الإسلامية وحدتها الداخلية لتحقيق فوز كاسح على الصعيد الوطني.

وعلى الرغم من أن الحكومة سوف تحدد تفاصيل الانتخابات البرلمانية القادمة في مصر، إلا أن هناك توقعات واسعة بأن النظام التالي سوف يضم دوائر أصغر من شأنها إعادة تمكين الشبكات القبلية القديمة. كما أن اللاعبين المؤثرين داخل الدولة المصرية يضغطون من أجل نظام يقلص الدوائر الانتخابية بشكل كبير.

يقول اللواء المتقاعد من وزارة الداخلية محمد رفعت قمصان، الذي كان مسؤولاً بصفة شخصية عن رسم الدوائر الانتخابية في مصر «شاركتُ في بعض المناقشات وشجعتُ على تبني نظام الانتخاب الفردي، لأن أي نظام آخر يرغمنا على إيجاد دوائر انتخابية أكبر، ونحن نريد مناطق أصغر».

وقد أقر قمصان، الذي خدم من قبل في قسم أمن الدولة المسؤول عن مراقبة الإسلاميين وإحباط طموحاتهم السياسية أن التركيبة القبلية الداخلية لكل دائرة هي واحدة من اعتباراته الرئيسية عند رسمه الدوائر الانتخابية. وأضاف «أعلم جيداً الوضع الجغرافي والاجتماعي والقبائل والعائلات. على سبيل المثال، إذا كان لقرية واحدة كبيرة صندوق انتخابي واحد فقط وفقاً للقانون، لكن ذلك غير آمن بسبب المصادمات بين الناس «من قبائل مختلفة»، فيمكنني وضع صندوقين لكي لا تقع مصادمات».

ونتيجة لذلك، فإن قادة القبائل أصبحوا مرة أخرى لاعبين رئيسيين في السياسات الانتخابية المصرية. هذا وتخطط الأحزاب المصرية غير الإسلامية بالفعل للتودد إليهم بشكل طموح. على سبيل المثال، فإن «حزب المؤتمر» الذي أسسه وزير الخارجية السابق عمرو موسى في وقت سابق من هذا العام هو بشكل أساسي تحالف مكون من أحزاب صغيرة نسبياً تمكنت من الفوز بمقاعد في الانتخابات البرلمانية الأخيرة وكان ذلك يرجع بصفة كبيرة إلى العلاقات القبلية. أما تلك الأحزاب التي لا تكاد تحظى بأي دعم شعبي، مثل حزب «الدستور» من يسار الوسط والأحزاب «الديمقراطية الاجتماعية المصرية»، فإنها تعمل من خلال أفرادها المنتسبين للعشائر للفوز بدعم القبائل الرئيسي.

ويقول كمال المسؤول السابق في «الحزب الوطني الديمقراطي» «إن «القبائل» تجدد دماءها، فالشخص الذي ترشح للانتخابات البرلمانية منذ سنوات لن يترشح الآن، لكن سيترشح ابن عمه». وبعبارة أخرى، عادت الطريقة القديمة لممارسة الشؤون السياسية.

ومن خلال كسب رضا الشبكات القبلية القديمة، يتطلع النظام الناشئ الجديد إلى تعزيز مستوى من الهدوء لا تستطيع جماعة «الإخوان» أن تحققه مطلقاً، وهي «الجماعة» التي تنظر إليها العشائر باعتبارها عدوها اللدود. لكن هناك سببان رئيسيان يوضحان أن هذه الاستراتيجية سوف تتعثر على المدى الطويل.

أولاً، أن عودة نظام المواءمات السياسية لن يحل المشاكل الأساسية التي دفعت إلى انتفاضة 2011 وساهمت كذلك في الانتفاضة المناهضة لمرسي هذا الصيف: وتشمل هذه ارتفاع معدلات بطالة الشباب وانتشار المصاعب الاقتصادية. وفي الواقع تُنكر الحكومة الحالية تماماً حتى أن هناك مشكلة حقيقية. ويقول مسؤول من قسم السياسة في وزارة المالية «نحن أقل قلقاً بشأن الاقتصاد، فالأساسيات متوفرة».

وفي حين يعزي المسؤولون المصريون بشكل صائب المصاعب الاقتصادية التي تمر بها البلاد إلى حالة عدم الاستقرار السياسي خلال السنوات الثلاث الماضية، يبدو أن تقييمهم بأن مصر على وشك انتعاش اقتصادي يستند إلى مجموعة من الافتراضات المقلقلة التي لا تقوم على بيانات. فقد أخبرني نائب رئيس الوزراء زياد بهاء الدين بأنه ما إن تعود الأمور إلى طبيعتها، فستكون الحكومة قادرة على تمويل ميزانيتها المتضخمة بدون الاضطرار إلى الاعتماد على سخاء دول الخليج المنتجة للنفط وذلك سيتحقق جزئياً عن طريق عودة السياحة. وأضاف «لا نستطيع أن نفترض أن المستوى السياحي الحالي سوف يستمر في مصر. يجب أن نفترض أن هذا المستوى سوف يرتفع».

بيد أن الأرقام غير منطقية. إذ تشير آخر البيانات أن الاحتياطيات النقدية في مصر تصل إلى أقل من 19 مليار دولار بقليل – وهذا على الرغم من تعهد ضخم يبلغ 12 مليار دولار من دول الخليج عقب الإطاحة بمرسي مباشرة، وقد تم بالفعل تسليم 7 مليارات دولار منها. وفي غضون ذلك، وبدلاً من استخدام الأموال النقدية لإصلاح نظام دعم الغذاء والوقود الذي يشكل شريحة كبيرة من النفقات الحكومية، فإنها تستخدم لزيادة معدلات التوظيف الحكومية ورفع الحد الأدنى للأجور لموظفي الحكومة وإكمال مشاريع البنية التحتية. كما أن الدستور الجديد سوف يساعد على الحد من المرونة المالية للحكومة: فوفقاً للمسودة المنشورة مؤخراً، سيتعيّن على الدولة إنفاق 3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على الرعاية الصحية، و4 بالمائة على التعليم، و2 في المئة على التعليم الجامعي، و1 في المئة على الأبحاث العلمية.

وبعبارة أخرى، فإن المسار الحالي لا يبشر بخير لبلد لا يستطيع الاعتماد على سخاء الخليج إلى الأبد. وهذه السياسات التوسعية لن تستطيع تحقيق السلام الاجتماعي لفترة طويلة: وحسبما أقر بهاء الدين فإن الأمر سوف يستغرق الكثير من الوقت قبل أن يصل مردود استثمارات البنية التحتية إلى المصريين ذوي الدخل المنخفض، كما أن الحكومة تواجه صعوبات في السيطرة على أسعار الغذاء وتطبيق الزيادات في الحد الأدنى للأجور. لذا فعلى الرغم من أن الهاوية الاقتصادية في مصر هي أبعد مما كانت عليه خلال الأسابيع الأخيرة من عهد مرسي، حينما تفاقم نقص الغاز والكهرباء في أشد فترات الصيف حراً في مصر، إلا أن الهاوية لا تزال بالانتظار على مسافة أبعد لأن المستوى الحالي من الإنفاق غير قابل للاستدامة.

والسبب الثاني الذي يوضح أن الهدوء الحالي في مصر لن يُترجم إلى استقرار على المدى الطويل يتعلق بالأحزاب الإسلامية التي كانت تسيطر على الشؤون السياسية المصرية بالأمس القريب. وهذه الأحزاب تتقبل النظام السياسي الناشئ على ما هو عليه – وهو كونه محاولة للحد من نفوذهم السياسي إن لم يكن القضاء عليه نهائياً – ومن ثم قد يمارسون السياسة من خلال أساليب أخرى أكثر زعزعة للاستقرار.

وهذا ينطبق بصفة خاصة على جماعة «الإخوان». فقد رفضت الحركة الإسلامية «خارطة الطريق» التي رسمتها الحكومة بعد الإطاحة بمرسي وهي شرط الحكومة لإنهاء القمع ضد «الجماعة»، ولا تزال تؤمن بأن مرسي سيعود للسلطة.

وقد أخبرني أحد قادة «الإخوان» مضخماً من أعداد القتلى التي أوردتها التقارير بمعدل خمسة أضعاف «في رقبة السيسي 5000 قتيل مصري، لذا ليس من المعقول أن يكمل حياته السياسية. فبنغلاديش تحاكم الآن الانقلابيين، كما فعلت تركيا الشيء ذاته حتى بدون ثورة ضد الانقلاب مثلما يحدث هنا في مصر».

وزعيم «الإخوان» سالف الذكر يقصد بقوله «الثورة ضد الانقلاب» الاحتجاجات الصغيرة الموالية لمرسي التي استمرت على مدار شهور. بيد أن ثقة الجماعة في أنها ستفوز، رغم ما تنطوي عليه أوهام، تعكس دوافعها لمقاومة الوضع الراهن بدلاً من القبول به.

ورغم أن الأحزاب الإسلامية الأخرى في مصر لا تشارك «الجماعة» حماسها للمواجهات، إلا أنها لا تثق بالنظام الناشئ هي الأخرى. وقد قال عمرو جمال أحد قادة «حزب الوطن السلفي» ومقره في قنا، والذي تحالف حزبه مع مرسي واحتج على الإطاحة به «لن أترشح». وأضاف «إذا مرروا الدستور – وإن شاء الله لن يفعلوا – فلن تكون هناك انتخابات حقيقية».

بل إن «حزب النور السلفي»، الذي شارك في المرحلة الانتقالية عقب مرسي ويبدو أنه حاز على قبول الجيش كلاعب سياسي، لا يثق في النظام القادم. ويقول زعيم «حزب النور» في «محافظة الشرقية» والبرلماني السابق جمال متولي إن النظام الحالي «يعود إلى عهد مبارك، والتفسيرات لذلك غير منطقية».

وبينما قال متولي إن «حزب النور السلفي» ينوي مواصلة المشاركة في المرحلة الانتقالية «للحفاظ على الهوية الإسلامية للشعب المصري» إلا أنه أقر – على عكس جماعة «الإخوان» – أنه ليست له أية سيطرة على أعضاء الحزب من عامة الشعب، ومن ثم لا يستطيع أن يضمن تصويت الأعضاء في العملية السياسية المقبلة.

ولا ينبغي للفاعلين المؤثرين الجدد في مصر إقصاء الإسلاميين أو توقع تراجعهم في هدوء عن الساحة السياسية بعد أن ذاقوا طعم السلطة الحقيقي للمرة الأولى. ورغم أن الحركات الإسلامية خسرت الكثير من الدعم الشعبي خلال العام الماضي، إلا أنها لا تزال منظمة بشكل جيد وتحظى بقواعد متماسكة ومحفزات أيديولوجية قوية. وهذا يبرز الاحتمالية القوية بأن يخرجوا نشطاء هذه الحركات إلى الشوارع أو يتبنوا العنف، وكلاهما يحمل في طياته نذير سوء على استقرار مصر على المدى الطويل.

وبطبيعة الحال، يجب الإقرار بأن إشراك الإسلاميين في العملية ليس وصفة لضمان الاستقرار كذلك. فخلال الستة التي قضاها مرسي في السلطة، أظهر الإسلاميون أنهم مستعدون لاستغلال المؤسسات السياسية المصرية لصالحهم مثلما كان يفعل خصومهم في عهد مبارك. وعلاوة على ذلك، فإن رغبة الإسلاميين الصريحة في السيطرة على حياة المصريين تجعل الاختيار بين استقرار مصر مع إشراك الإسلاميين وعدم استقرار مصر مع إقصاء الإسلاميين خياراً زائفاً، لأنه لا يوجد شيء محدد من شأنه أن يفضي إلى الاستقرار مع حكومة ستفرض حظراً على ارتداء البيكيني، ناهيك عن تحريض صفوفها ضد الشيعة.

وفي النهاية، فإن الصراعات الأيديولوجية في مصر ما هي إلا عروض جانبية. فهناك صراعان متداخلان على السلطة سوف يقرران مصير البلاد: الصراع الأضيق بين جماعة «الإخوان» والجيش الذي عزلها عن السلطة، والقتال الأوسع بين النظام القبلي المباركي القديم والنظام الإسلامي الذي كان قد شرع لتوه في تعضيد سلطته. وهناك مخاطر وجودية لكلا الجانبين في هذين الصراعين، ولهذا السبب فإن هدوء مصر الحالي – الذي يشوبه الاضطراب – لا ينبغي أن يخطئه المرء ويحسبه تقدماً، ناهيك عن كونه استقراراً.

عن «معهد واشنطن» .. وإريك تراجر هو زميل واغنر في معهد واشنطن

المسوغات الأمريكية في التوجه نحو إيران

أسامة أبو رشيد

جاء الاتفاق الانتقالي الذي توصلت إليه إيران مع القوى العالمية 5+1 «الولايات المتحدة، روسيا، بريطانيا، فرنسا، الصين، بالإضافة إلى ألمانيا» في جنيف يوم 24 نوفمبر الماضي، ووضع قيوداً على برنامجها النووي مقابل تخفيف طفيف للحصار المفروض عليها، «مفاجئاً» و«صادماً» للمتابعين ولبعض حلفاء أمريكا في المنطقة، السعودية وإسرائيل.

وهو ما أثار العديد من التساؤلات حول حقيقة ما إذا كانت الولايات المتحدة في وارد إعادة تعريف تحالفاتها وموضع دورها في منطقة الشرق الأوسط في ظل الحديث المتصاعد عن انسحاب أمريكي متدرج من المنطقة، جراء الإرهاق الإستراتيجي الذي تعاني منه بعد أكثر من عقد من الحروب التي أنهكت اقتصادها واستنزفت قدراتها، فضلاً عن التفرغ لمواجهة التحدي الأبرز الذي يهدد مكانتها كقوة اقتصادية عالمية أولى جراء تصاعد الدور الصيني في فضاء «آسيا والباسيفيك».

هذا المقال يهدف بالدرجة الأولى إلى سبر المسوغات الأمريكية للتوجه نحو إيران وسياقاته، لكن قبل مناقشة المسوغات لا بد من تقديم الخلفية التي أمنت الإطار الإستراتيجي أمريكيا للسعي لاجتراح تقارب، أو –على الأقل– تفاهم مرحلي مع إيران.

خلفيات تقارب الطرفين

بداية ينبغي أن نذكّر هنا بأن باراك أوباما انتُخب رئيساً للولايات المتحدة أواخر عام 2008 على أساس برنامج تعهد فيه بوضع حد للمغامرات العسكرية الأمريكية التي ميزت عهد سلفه جورج بوش، والتي كلفت الخزينة الأمريكية أموالاً طائلة تسببت في إغراق البلاد في ديون هائلة.

وهكذا سعت السياسة الأمريكية الخارجية تحت إدارة أوباما إلى التخفف من عسكرتها ومالت أكثر إلى التعاون الدولي والعمل إلى حد كبير عبر الأطر الدولية والأخرى الحليفة، لا بشكل منفرد.

فأمريكا التي ورثها أوباما عام 2009 مختلفة عن تلك التي ورثها بوش عن كلينتون عام 2001، سواء من ناحية المكانة الإستراتيجية والسمعة الدولية، أم من ناحية اقتصادها ووحدتها الداخلية.

أبعد من ذلك، فإن أوباما ورث أمريكا مستنزفة في معركتين أساسيتين «العراق وأفغانستان»، فضلاً عن حرب هلامية على «الإرهاب»، بينما التحديات الإستراتيجية الحقيقية التي تواجه الولايات المتحدة لم تكد تجد لها وقتاً لدى صانع القرار الأمريكي.

وهو ما أقر به أوباما في خطابين له أمام الأكاديمية العسكرية الأمريكية «ويست بوينت» في نيويورك: الأول في ديسمبر 2009، والثاني في مايو 2010. وملخص الخطابين أن أمريكا غير قادرة على التورط في صراعات تتجاوز إمكانياتها ومسؤولياتها ومصالحها، كما أنها غير قادرة على المحافظة على حجم تدخل واسع في العالم دون أن يكون لذلك تداعيات كارثية على اقتصادها ورفاهيتها.

تعزز هذا المعطى أيضاً مع إعلان إدارة أوباما في مارس 2012 «للإستراتيجية الأمريكية الدفاعية الجديدة» التي جعلت مجال تركيزها الجيوإستراتيجي منطقة «آسيا والباسيفيك»، الفضاء الهام جداً لاقتصاد أمريكا ومستقبله، وذلك في مسعى منها لاحتواء تصاعد قوة الصين اقتصادياً وعسكرياً فيه، في الوقت الذي تجد فيه الولايات المتحدة نفسها مضطرة إلى خفض نفقاتها الدفاعية جراء الأزمة الاقتصادية.

هذه الإستراتيجية الأمريكية الدفاعية الجديدة –وإن أبقت على الشرق الأوسط ضمن سياق المصالح الحيوية الأمريكية عبر استمرار إستراتيجيتها لمنع بروز أي منافس إقليمي لسيطرتها فيه «تحديداً إيران»– غير أنها قلصت عملياً من الرغبة الأمريكية في الانخراط المباشر في حروب المنطقة وهمومها.

ما سبق يعيننا على فهم بعض الأبعاد والأسباب التي دفعت باتجاه تغيير عميق في فلسفة وأولويات السياسة الخارجية الأمريكية جراء التكاليف التي ناء تحتها كاهل الولايات المتحدة إن داخلياً أو خارجياً.

وهي الخلاصات التي عاد أوباما لتأكيدها في خطابه أمام الدورة العامة الـ68 للجمعية العامة للأمم المتحدة في خطابه يوم 2013/11/24. وبهذا لا يمكن فهم التوجه الأمريكي نحو إيران بعيداً عن سياق الاستنزاف الذي تعاني منه الولايات المتحدة إستراتيجياً.

مسوغات التقارب

ما سبق يقدم لنا الوعاء الإستراتيجي الذي يمكن من خلاله وفيه فهم المقاربات والمواءمات الأمريكية الجديدة عالمياً، وتحديداً في فضاء الشرق الأوسط، ولا شك أن مسوغات التوجه نحو إيران تندرج ضمن ذات السياق.

ثمة جملة من الأسباب يمكن الإشارة إليها لفهم المقاربة الأمريكية الجديدة نحو إيران.

لعل واحدة من أهم المسوغات التي ينبغي التشديد والتأكيد عليها مرتبطة بالخلفية التي أوردناها سابقاً، فالمقاربة الأمريكية نحو إيران منذ عام 1979 تعاطت معها من منطلق العداء ومحاولات الاحتواء وتغيير النظام فيها كضلع أساس في «محور الشر»، والنظر إليها كتحد للهيمنة الأمريكية المطلقة على المنطقة، واستخدمت إدارة بوش برنامج إيران النووي كذريعة للتحرش بها وفرض مزيد من العقوبات القاسية بحقها.

غير أن غرق الولايات المتحدة في وحل العراق وانفجاره في وجهها أنهكها اقتصادياً وعسكرياً وإستراتيجياً. وهكذا، وبدل أن يكون العراق رافعة لإعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط أمريكياً، تحول إلى عامل استنزاف لقدراتها، كما ساهم في ترسيم وتحديد قوتها عالمياً.

أما إيران التي كان ينظر إليها على أنها التالية على قائمة «المحافظين الجدد» فقد أضحت طرفاً مرجواً ضمن سياق الحل أمريكياً، خصوصاً بعد أن ألقى الغزو الأمريكي العراق في أحضانها.

أضف إلى ذلك ورطات أمريكا الأخرى حينئذ، من حرب على «الإرهاب»، وورطة في أفغانستان، والتدهور الاقتصادي المرافق لذلك كله، وصعود قوى إقليمية في أمريكا اللاتينية، ودولية، كالصين وروسيا، مستفيدة جميعها من الانهماك الأمريكي في مغامرات عسكرية مجنونة.

كل هذا مجتمعاً، قاد إلى تراجع القدرة الأمريكية على فرض ما تريده دولياً، والشرق الأوسط لم يكن بعيداً عن تراجع القدرة الأمريكية هذه، خصوصاً بعد انسحابها أواخر عام 2011 من العراق.

وترافق ذلك مع انطلاق الثورات في عدد من الدول العربية منذ أواخر عام 2010، والتي عصفت ببنى أنظمة، حليفة وغير حليفة للولايات المتحدة.

حينئذ اكتشفت الولايات المتحدة محدودية تأثيرها في الشرق الأوسط ضمن نسقه الجديد، في ذات الوقت الذي تعطل فيه توجهها للانسحاب التدريجي من المنطقة لصالح التركيز أكثر على «آسيا والباسيفيك».

وهكذا، بقي الشرق الأوسط معضلة في الحسابات الإستراتيجية الأمريكية. فلا هي تملك ذات النفوذ الذي تمتعت به لعقود طويلة، ولا هي في وارد إلى الانسحاب منه. وكما أن الولايات المتحدة لم تكن وراء الثورات العربية، فإنها أيضاً لم تستطع أن تنأى بنفسها عنها ومحاولة ركوب موجتها وتوجيهها، بل والتلاعب فيها، لئلا تتشكل الخريطة الثقافية والفكرية والجيوسياسية بعيداً عن تأثيرها.

فكان أن غرقت الولايات المتحدة في ملفات المنطقة، ولكن دون أن تكون صاحبة القول الفصل فيها. كل هذا ضاعف من استنزاف القدرات الأمريكية رغم توجه إدارة أوباما إلى التخفف من هذه الكلف الإستراتيجية الباهظة.

ضمن هذا المعطيات، كان لا بد لصانع القرار الأمريكي من أن يعيد النظر في مقاربته للمنطقة آخذاً في الاعتبار تراجع القدرة الأمريكية عن التأثير دولياً وشرق أوسطياً. وهكذا وجدت إيران نفسها –وهي التي كان ينظر إليها أمريكياً على أنها شوكة في الخاصرة– في قلب المواءمات الأمريكية الجديدة في المنطقة.

ضاعف من أهمية إيران تفاقمُ الصراع في سوريا وصمود نظام الرئيس بشار الأسد إلى اليوم جراء الدعم الروسي الإيراني السخي بإسناد صيني، فضلاً عن تحول سوريا إلى ساحة للصراع الإقليمي والدولي بالوكالة.

وترافق هذا كله مع حقيقة أن العقوبات الخانقة التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران لكبح جماح برنامجها النووي، ومحاولاتها الحثيثة –بالاشتراك مع إسرائيل لتعطيله– لم تؤد إلى وقفه.

ووفق بعض المراقبين الأمريكيين، فإن إدارة أوباما أدركت أن استمرار العقوبات لن يؤدي إلى تعطيل البرنامج النووي، وأن البديل سيكون حرباً لا تريدها لكلفتها الباهظة وتداعياتها غير المأمونة.

بالإضافة إلى أن أوباما تعلم من خطأ إدارة بوش عام 2003، وذلك عندما تقدمت حكومة الرئيس محمد خاتمي حينئذ بعرض لإدارة بوش للتفاوض حول برنامج إيران النووي، فكان أن رفضته بناء على تقييمها بأن إيران ضعيفة، وأنها أمام خيارين: إما أن تستسلم أو تنهار.

فما الذي ترتب على رفض إدارة بوش ذاك؟

في عام 2003 كان لدى إيران 164 جهاز طرد مركزي، واليوم لديها 19 ألف جهاز. وهكذا وفق أولئك المراقبين، فإنه لولا اتفاق جنيف لاستمرت إيران في تطوير برنامجها النووي رغم وجود العقوبات. فالعقوبات الاقتصادية كانت قائمة عام 2003 ومع ذلك تطور البرنامج النووي الإيراني، ورغم أن نظام العقوبات اليوم أقسى، فإن إيران لن تعدم طرقاً للتحايل عليه.

في المقابل، فإن لم تكن إيران في وضع أفضل، فمستوى العقوبات الاقتصادية التي فرضتها إدارة أوباما على قطاعي الطاقة والبنوك فيها غير مسبوقة ومست بشكل مباشر حياة المواطن الإيراني العادي، مما قد ينذر بثورة عارمة قد تهدد استقرار النظام.

بل إن ثمة من يرى أن فوز الرئيس الإيراني حسن روحاني في يونيو الماضي لم يكن ليتم لو لم يسمح له المرشد الأعلى علي خامنئي بالترشح في محاولة للقطع مع سياسات الرئيس السابق أحمدي نجاد المتشددة، مع ضرورة ملاحظة ما كشف عنه مؤخراً من أن اللقاءات الأمريكية الإيرانية السرية في عُمان تجري منذ مارس الماضي، أي منذ رئاسة نجاد، وهو ما مكن من سرعة التوصل إلى اتفاق مرحلي لستة أشهر في جنيف.

وهذا إن عنى شيئاً، فإنما يعني أن قرار التفاوض مع أمريكا إنما هو قرار نظام لا قرار رئيس، غير أن هذا لا ينفي أن انتخاب روحاني المصنف غربياً على أنه «معتدل نسبياً» سهل على إدارة أوباما تسريع وتيرة المفاوضات مع إيران.

إذاً، لم يكن للولايات المتحدة وإيران بد من تجاوز تبسيطات الأيديولوجيا في الصراع بينهما، فلا النظام الإيراني سينهار سريعاً، وفق التقديرات الأمريكية، ولا إيران قادرة على أن تتعامى عن وطأة العقوبات المفروضة عليها.

أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة أدركت أنه لا يمكن إعادة ترتيب أوراق المنطقة وتهدئتها دون مساهمة إيرانية، خصوصاً في سوريا والعراق ولبنان واليمن.

وفي المقابل، استوعبت إيران الدرس بشكل قاس، بأن الحفاظ على مناطق نفوذها التقليدية دون ترتيب مع الأمريكيين سيكلفها الكثير، ولكن الولايات المتحدة لم تكن في وارد الانسحاب من الشرق الأوسط وإفساح المجال لهيمنة إيرانية على المنطقة.

النقطة الأخيرة تقودنا إلى ما يطرحه بعض المراقبين والخبراء في الحسابات الأمريكية في الشرق الأوسط. فثمة من يرى أن الولايات المتحدة التي تراجعت قدرتها كثيراً عن فرض ما تريده في الشرق الأوسط، تبحث الآن عن خلق توازن بين قوى المنطقة الرئيسية، وتحديداً إيران وإسرائيل وتركيا والسعودية، بحيث لا يمكن لأي دولة من هذه أن تسيطر منفردة على المنطقة بعيداً عن الحسابات الأمريكية وهيمنتها، بمعنى أنها تريد أن تخلق حالة من التنافس بين هذه الدول، لا تسمح لأي منها أن تملأ منفردة الفراغ الذي تتركه الولايات المتحدة جراء الانسحاب التدريجي من هموم المنطقة، للتركيز على إعادة بناء اقتصادها والتحديات العالمية الأخرى التي تواجهها.

يبقى بعد آخر لم نشر إليه، ويتعلق بإرث أوباما الرئاسي، فأوباما الذي أعلن في خطابه الأخير في الأمم المتحدة بأن الأولوية لدبلوماسية إدارته في المدى العاجل ستكون للتوصل إلى حل دبلوماسي للملف النووي الإيراني «دون استبعاد الخيار العسكري كخيار أخير»، وكذلك التوصل إلى اتفاق فلسطيني إسرائيلي يبحث عن إرث في السياسة الخارجية وفي ملفات أرهقت من قبله من الرؤساء.

وأوباما حين تحرك في الملف الإيراني كان واقعاً تحت ضغط كبير، خصوصاً فيما يتعلق بقلقه من أن كتب التاريخ قد تسجل أن تراجع الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط قد تمت تحت ناظريه، دع عنك قلقه من أن التاريخ قد يسجل أن إيران حصلت على القنبلة النووية جراء «سذاجته»، وذلك عندما ظن أنه يمكن الوصول إلى اتفاق سلمي معها يحول دون ذلك، وهذا ما يفسر تدخل أوباما شخصياً في تفاصيل الاتفاق كما أشار البيت الأبيض.

في ضوء ما سبق يمكننا الآن فهم خلفيات الاستياء الإسرائيلي والسعودي من إرهاصات صفقة أمريكية إيرانية قادمة قد تشمل ملفات إقليمية.

ولعل ما أوردته الإذاعة الإسرائيلية من أن تراجع أوباما عن قرار ضرب نظام الأسد في سبتمبر الماضي بعد تهديده بذلك، بذريعة استخدام النظام السوري للسلاح الكيميائي في ريف دمشق، لم يكن بعيداً عن أجواء الصفقة الأمريكية الإيرانية التي كانت لا تزال تجري في السر حينئذ.

وذات الأمر ينطبق على ما نقلته وكالة رويترز في 17 ديسمبر الجاري عن مصادر بالمعارضة السورية من أن الدول الغربية نقلت إليها رسالة مفادها أن محادثات جنيف2 التي ستجري الشهر القادم قد لا تؤدي إلى خروج الأسد من السلطة، وأن الأقلية العلوية التي ينتمي إليها ستظل طرفاً أساسياً في أي حكومة انتقالية، فالمنطقة تشهد ترتيبات جديدة، سواء على الصعيد الأمريكي الإيراني أم على صعيد الضغط الأمريكي على إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية للتوصل إلى «اتفاق سلام»، حتى لو كان «اتفاق إطار» قبل أبريل القادم.

خلاصة

من الواضح أن منطقة الشرق الأوسط مقبلة على تغييرات بنيوية، سواء على صعيد صفقة دولية «الولايات المتحدة–روسيا»، أم على مستوى صفقة «أمريكية–إيرانية» محتملة، وإسرائيل لن تكون بعيدة أبداً عن بنود وتفاصيل هذه الصفقة التي ستحفظ لها مكانتها المتفوقة في المنطقة «كوكيل أمريكي» موثوق.

أما الطرف الوحيد الغائب فهو الطرف العربي، خصوصاً بعد أن ساهم جزء من العرب في وأد التغيير الجاري في المنطقة وتحديداً في مصر، مما أخرج حجر الزاوية العربي من المعادلة، على الأقل آنياً.

غير أن هذا لا يعني أن الصفقة الأمريكية–الإيرانية الكبرى المحتملة أمر حتمي، فثمة كثير من التفاصيل ما زالت بحاجة إلى اتفاق، وهناك التيارات المتشددة في الولايات المتحدة، وخصوصاً في الكونغرس من الحزبين من حلفاء إسرائيل، غير أن أوباما يمكنه تحديه إلى الآن في ظل رأي عام أمريكي مؤيد في غالبه للاتفاق.

وفي إيران، ممن هم غير سعيدين بمثل هذا الاتفاق أو احتماليات تطوره، كما أن هناك حلفاء أمريكا الغاضبين في المنطقة، وتحديداً السعودية وإسرائيل «على الأقل آنياً» ممن يسعون إلى إفشال أي اتفاق محتمل.

عن «الجزيرة نت»

حزب الله في المحكمة والحكومة!

طارق الحميد

في الوقت الذي يتابع فيه الجميع محاكمة قتلة رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري، والمتهم فيها حزب الله، تجري الآن مناقشة وضع اللمسات الأخيرة لتشكيل الحكومة اللبنانية العتيدة بمشاركة حزب الله نفسه المتهم في قتل رفيق الحريري، فما الذي يحدث؟

ما نحن أمامه الآن هو اختراع لبناني شهير مفسد لمفهوم الدولة، ومدمر لمؤسساتها، ومغيب للقوانين، حيث لا معاقبة ولا مسألة، وإنما عملية تربيت على الأكتاف ومن باب أن «الحي أبقى من الميت»، وهذا الاختراع اللبناني هو مبدأ «لا غالب ولا مغلوب»، الذي يراد تطبيقه الآن في سوريا، كما يراد تصديره للعراق، مثلما كان ينوى تصديره لمصر من قبل الغرب في محاولة لإخراج الإخوان المسلمين من ورطتهم التي وقعوا فيها جراء سوء إدارتهم لمصر. ومبدأ «لا غالب ولا مغلوب» هذا هو ما سعت إيران لتطبيقه في البحرين أيضاً نصرة للمعارضة «الشيعية» هناك.

والحق أن «لا غالب ولا مغلوب» هذا ليس هو بالعقلانية السياسية، ولا البراغماتية، ولا هو أيضاً تطبيق لمبدأ المصالح، بل هو ابتزاز القوة، وأحد أبرز قواعد عمل المافيات، وكما كنا نرى في أفلام هوليوود، وأشهرها فيلم «العراب»، أو الـ«غاد فاذر»، وهو نفس المبدأ الذي طبقه طويلاً الأسد، الأب والابن، في لبنان، ويريد جزار العصر تطبيقه الآن في سوريا، ومن خلال المبادرة التي قدمها وليد المعلم، التي تدعو إلى عدم مناقشة مؤتمر «جنيف2» للمرحلة الانتقالية السياسية، وإنما طرح مبادرة حكومة وطنية سورية، وكما يحدث في لبنان الآن، أي وفق «لا غالب ولا مغلوب»، وتساعد الأسد في ذلك بالطبع إيران!

ومبدأ «لا غالب ولا مغلوب» هذا لا يعني بالطبع حماية حق التعايش بين الطوائف، أو الأقليات، كما يقال، ولا هو أيضاً بأحد أبرز أدوات انتزاع الفتيل بمنطقتنا، بل العكس تماماً، ويكفي هنا تأمل حال دول مثل بريطانيا بكل تنوعاتها الآن، والأديان التي تتعايش فيها، أو دولة مثل ماليزيا، وغيرهما، حيث نجد أن السيادة هي للقانون المطبق من قبل الدولة، وليس من قبل زعماء طوائف، أو وفق مبدأ «لا غالب ولا مغلوب» الذي يجعل حزب الله اليوم مشغولاً، حيث عين على المحاكمة الدولية التي تتهمه باغتيال الراحل رفيق الحريري، وعين أخرى مشغولة بالترك